المجموعة الاستشارية على استعداد لتقديم الدعم اللازم ومعالجة المشاكل و «المشروعات الصغيرة»

المجتمع بحاجة إلى تثقيف متواصل حول دعم الشباب والمبادرين

- على الجهات الرسمية وشركات القطاع الخاص دعم وتوفير احتياجات الشباب
- يجب تحسين بيئة العمل وتسهيل الإجراءات ورفع مستوى المهارات لدى المبادرين
- بهبهاني: التمويل وحده لا يكفي لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مصطفى بهبهاني متحدثا

جانب من المؤتمر

«كونا»: قال رئيس المجموعة الاستشارية للمشروعات الصغيرة الدكتور مصطفى يعقوب بهبهاني ان توفير التمويل للمبادرين واصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يكفي وحده لإنجاح المشروعات دون وجود عوامل اخرى مساندة في مقدمتها تحسين بيئة العمل وتبسيط الاجراءات.

واضاف الدكتور بهبهاني في المؤتمر الصحافي الذي عقد امس بمناسبة الاعلان عن «المنتدى الوطني للمشروعات الصغيرة» الذي سينطلق الاحد المقبل ان من جملة العوامل المساندة على نجاح المشروع «تحسين بيئة العمل وتسهيل الاجراءات ورفع مستوى المهارات لدى المبادرين وانشاء الحاضنات وورش العمل».

واوضح انه والى جانب ذلك «من المهم معالجة المشاكل التي تواجه اولئك المبادرين ودراستها ومن ثم تقديم الحلول لها» مشيرا الى ان مجموعته على استعداد تام لتقديم الدعم اللازم ومعالجة المشاكل والسلبيات التي تعوق اولئك المبادرين.

وبين ان المجموعة من مهامها تقديم التدريب والتاهيل اللازمين فضلا عن الاستشارات الادارية والمالية وغيرها لأي صاحب مشروع يرغب بذلك بالتعاون مع مدربين عالميين من اصحاب الخبرة والاختصاص في هذا المجال.

وعن نظرة الشباب الكويتي الى العمل في القطاع الخاص لفت الدكتور بهبهاني الى ان المجتمع بحاجة الى «تثقيف متواصل» حول المشروعات الصغيرة وطبيعة العمل في هذا القطاع المهم والداعم للاقتصاد الوطني.

واضاف ان الجهات الرسمية من المهم ان تتضافر جهودها مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص للعمل على دعم اولئك المبادرين وتوفير احتياجات اقامة مشروعاتهم.

ودعا الشركات الخاصة الى تبني افكار المبادرين ومشاركتهم في مشروعاتهم عبر الدعم المادي تارة وعبر تقديم التدريب المناسب لهم واحتضانهم والاستفادة من مهاراتهم تارة اخرى.

وعن «المنتدى الوطني للمشروعات الصغيرة» قال الدكتور بهبهاني ان الفكرة لإقامة المنتدى جاءت تطوعية للعمل على تحويل رؤية حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حول دعم الشباب الكويتي والمبادرين منهم الى واقع.

واشار الى ان عقد المنتديات والملتقيات والمؤتمرات هي الخطوة الاولى لتحويل هذه الرؤية الى حقيقة موجها دعوته الى اصحاب الشأن والمهتمين للحضور في المنتدى والمشاركة في فعالياته التي تستمر على مدى يومين متتاليين.

واعرب عن امله بان يخرج المنتدى بأفكار وتوصيات تساهم في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وان تتلقاها الجهات الرسمية في الدولة باهتمام حتى تصل بالاقتصاد الوطني الى تقدم وتطور ملموسين.

من جانبها قالت رئيس نادي سيدات الاعمال والمهنيات مها البغلي ان مشاركة النادي في المنتدى تأتي لتشجيع الشباب المبادر للعمل الحر ودعمهم والمساهمة بتحويل هواياتهم وشغفهم الى واقع فضلا عن المساهمة بدعم الاقتصاد الوطني.

واضافت البغلي ان المنتدى سيشهد استعراض تجارب اصحاب المشروعات الصغيرة من الجيل القديم وبداياتهم حتى يطلع عليها كل من يرغب في تأسيس مشروعه الخاص الجديد.

وذكرت ان المجموعة الاستشارية للمشروعات الصغيرة بالتعاون مع نادي سيدات الاعمال والمهنيات على اتم الاستعداد لتقديم التدريب والتاهيل والتطوير الملائم لاصحاب المشروعات.

وتهدف المجموعة الاستشارية للمشروعات الصغيرة التي انشئت في مارس 2013 من قبل ممثلين عن القطاع الخاص الى العمل على إنجاح رؤية صاحب السمو امير البلاد لدعم الشباب الكويتي وتشجيعهم على اطلاق مبادراتهم ومشاريعهم الصغيرة.

وتعمل المجموعة الاستشارية التي تضم عددا من الشخصيات الوطنية المميزة في القطاعين العام والخاص على اقامة المنتديات والمؤتمرات والفعاليات التي تتعلق بالمشروعات الصغيرة سعيا لايجاد حلول للتغلب على المشاكل والعوائق وتحقيق النجاح لهذة المشاريع عن طريق اقامة دورات تدريبية مهنية وحاضنات متخصصة بإشراف خبراء واساتذة مهنيين لتاهيل مبادرين قادرين على الادارة والتطوير.

ومن المقرر ان يقام «المنتدى الوطني للمشروعات الصغيرة» يوم الاحد المقبل في مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي بالتعاون مع نادي سيدات الاعمال والمهنيات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في منظمة الامم المتحدة.

تتوقع نمواً قوياً لأنشطة التحويلات المالية

شركات صرافة في دبي تضع خططاً لتوسعة أعمالها استعداداً لـ معرض «إكسبو 2020»

شركات الصرافة في دبي تعمل على زيادة الاستثمار

شركات صرافة عاملة هيكلة خططها التوسعية في دبي خلال الفترة من 2014 وحتى 2020، استعدادا للاستفادة من الفرص النمو الاقتصادي والديموجرافي التي المصاحبة لمعرض إكسبو 2020، بحسب رؤساء تنفيذيين في القطاع.

وأشار هؤلاء إلى أن كثيرا من الشركات الرئيسية تعكف حاليا على إعداد خطط جديدة للتوسع خلال السنوات المقبلة، تتضمن تحديد المواقع الجديدة المقترحة لافتتاح فروع جديدة، فضلا عن التعرف على الاحتياجات المستقبلية للتوظيف ورصد الاستثمارات المطلوبة لتغطية هذه التوسعات، إذ يتطلب افتتاح أي فرع جديد زيادة مصاحبة في رأس المال بمقدار 10 في المئة وفقا للتعليمات الجديدة من المصرف المركزي.

وأبدى أصحاب ومدراء شركات صرافة تفاؤلا كبيرا بمستقبل قطاع الصرافة والتحويل المالي في الدولة خلال السنوات المقبلة، في ظل المؤشرات الاقتصادية الإيجابية في القطاعات المختلفة، خاصة السياحة والسفر والتجارة وعودة النمو لقطاع العقارات والإنشاءات، وما يصاحبه من توسع في التوظيف واستقطاب عمالة جديدة.

ووصف هؤلاء أداء القطاع خلال العام الماضي بالجيد، حيث حققت غالبية الشركات نموا تراوح بين 5 في المئة و10 في المئة مقارنة مع عام 2012، وذلك نتيجة الانتعاش الذي شهده قطاعات السياحة والتجارة والتجزئة والعقارات، فضلا عن استفادة القطاع من التوسع في نظام حماية الأجور والذي تلعب شركات الصرافة دورا كبيرا فيه.

واتفق مديرو شركات صرافة على عودة مستويات النمو في القطاع إلى الواقعية منذ بداية العام 2012، بعد الطفرة القوية التي سجلتها الشركات خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2008، ولفت هؤلاء إلى أن معدلات النمو استقرت عند متوسط يتراوح بين 5 و10 في المئة.

وقال أسامة آل رحمة رئيس مجموعة الصيرفة والتحويل المالي والمدير العام لشركة الفردان للصرافة، إن تواجد شركات الصرافة في المناطق ذات الكثافة السكانية والعمالية يعد جزءا رئيسيا ضمن عملية التخطيط للتوسع المستقبلي، وذلك بهدف تغطية الطلب المتوقع على أعمال الصرافة في هذه المناطق.

وأوضح آل رحمة أن شركات الصرافة ستستفيد بشكل كبير من النمو العمراني والسكاني والاقتصادي المتوقع في إمارة دبي بالتزامن مع إكسبو 2020 الذي سيفتح آفاقا جديدة أمام قطاع الصرافة، شأنه شأن بقية القطاعات الأخرى، لافتا إلى أن عددا من الشركات بدأ يخطط من الآن للعمل على تلبية الفرص المستقبلية.

وقال آل رحمة إن النظام الجديد الذي أصدره المصرف المركزي والخاص بترخيص ومراقبة أعمال الصرافة، حدد بوضوح الشروط التي يجب أن تتوفر لدى شركات الصرافة الراغبة في التوسع، والتي تتضمن الحصول على موافقة كتابية مسبقة من المصرف المركزي على افتتاح فروع جديدة، والا يمنح الترخيص بافتتاح فرع جديد إلا إذا كان الوضع المالي للشخص المرخص له سليما وليس عليه أي مخالفات، بالإضافة إلى اشتراط زيادة قدرها 10 في المئة في رأس المال المدفوع عند فتح كل فرع إضافي.

بدوره قال محمد الأنصاري الرئيس التنفيذي لشركة الأنصاري للصرافة إن العديد من الشركات تراقب التوسعات في البنية التحتية التي تشهدها إمارة دبي والمشاريع الضخمة التي سيتم العمل بها خلال السنوات المقبلة بالتزامن مع استضافة إكسبو 2020، وذلك لمواكبة هذه التوسعات والتخطيط لتلبية الاحتياجات المستقبلية لسوق الصرافة في هذه المناطق.

وأوضح الأنصاري أن قطاع شركات الصرافة يشهد منذ سنوات عدة نموا متواصلا على صعيد نشاط الأعمال، الأمر الذي حفز الشركات لوضع استراتيجيات متواصلة للتوسع وفق الآليات المتبعة والشروط التي يحددها المصرف المركزي للموافقة على فتح أفرع جديدة.

وأضاف أن حالة الانتعاش التي شهدتها القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة خلال العام 2013، وخاصة قطاع السياحة والسفر والتجزئة فضلا عن إعلان فوز دبي باستضافة إكسبو 2020، دفع هذه الشركات إلى مراجعة خططها التوسعية، لاسيما بعد أن زادت أجواء التفاؤل في الأسواق بشأن تحقيق معدلات نمو أسرع خلال السنوات المقبلة في نشاط قطاع الصرافة. وقال إن التمدد العمراني الجديد في دبي مع دخول المشاريع التوسعية الجديدة في منطقة مطار آل مكتوم والمنطقة المخصصة لاستضافة إكسبو 2020 والمشاريع المحيطة بها ستكون محور تركيز الخطط التوسعية المستقبلية لشركات الصرافة.

وتوقع الأنصاري أن تزيد الطلبات المقدمة من قبل شركات الصرافة العاملة في الدولة إلى المصرف المركزي للحصول على موافقات لافتتاح فروع جديدة، مشيرا إلى أن المصرف المركزي يقوم في بداية كل عام بتلقي هذه الطلبات لدراستها والتأكد من مدى تلبيتها للشروط التي وضعها بهذا الخصوص.

20 فرعاً جديداً

وقال الرئيس التنفيذي للأنصاري للصرافة إن شركته تخطط لإضافة 20 فرعاً جديدا هذا العام على مستوى الدولة، حيث يبلغ عدد الفروع حاليا 130 فرعا، متوقعا أن تشهد السنوات المقبلة تسارعا في وتيرة نمو أعمال الشركة والتي بناء عليها سيتم إعادة تقييم الخطط التوسعية المستقبلية، لافتا إلى أن الشركة تقوم بمراجعة خططها السنوية للوقوف على الفرص المتاحة للتوسع، خاصة وأن قرارات التوسع تحتاج لمخصصات جديدة لدعم البنية التحتية، فضلا عن العمل على إدخال خدمات حديثة.

وأشار الأنصاري إلى أن نشاط قطاع الصرافة يتجه لتحقيق نمو قوي في حجم التعاملات خلال السنوات المقبلة يواكب التطورات الإيجابية في الدولة على الصعيد الاقتصادي.

وشهد العام الماضي تحركات نشطة في القطاع، خاصة في مجال تحويل الأموال، حيث بدأت مؤشرات التحسن تظهر منذ بداية العام مع تزايد الطلب نسبيا على تحويلات الأفراد إلى الخارج، للاستفادة من قوة الدولار الأميركي مقابل عملات بلادهم.

وأشار الأنصاري إلى أن قطاع الصرافة تمكن من تحقيق نمو بحدود 10 في المئة في حجم التعاملات، لافتا إلى أن الأداء كان جيداً، بشكل عام، مرجحا أن يواصل قطاع الصرافة نموه بنسبة أعلى في العام 2014 والأعوام المقبلة، وذلك في ضوء المؤشرات الاقتصادية الإيجابية لكافة القطاعات، خاصة قطاع السياحة والسفر والتجارة والإنشاءات، وهي القطاعات التي تؤثر بشكل مباشر في حركة ونشاط القطاع.

وأوضح أن استمرار تحسن سعر صرف الدرهم مقابل العملات الأخرى المحول إليها خاصة العملات الآسيوية لدول مثل الهند والفلبين وإندونيسيا وبنجلاديش، وكذلك العملات العربية، من شأنه أن يسهم في زيادة رغبة المقيمين في التحويل باعتبارها فرصة للاستفادة من ارتفاع الدولار مقابل عملاتهم.

داعم قوي

من جهته أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات "موارد للتمويل" محمد مصبح النعيمي، والتي تضم من بين شركاتها شركة تعمل في مجال الصرافة، أن المجموعة ومن ضمن خططها التوسعية أعدت خطة لزيادة عدد شركات الصرافة التي تمتلكها موارد للتمويل والتي تحمل نفس الإسم «موارد للصرافة»، وذلك تماشيا مع الطلب المتوقع أن يصاحب استعدادات دبي لاستضافة معرض إكسبو 2020، الذي سيستضيف دول العالم و25 مليون زائر خلال فترة انعقاده، مؤكدا على أن هذا المخطط ليس وليد فورنا باستضافة المعرض، خصوص أنه يوجد بالدولة أكثر من 200 جنسية، وستكون هناك حاجة ماسة للتوسع في شركات الصرافة، لتلبية النمو المتوقع في الطلب على نشاط الصرافة من تحويلات أموال وتغيير عملات وغيرها.

«الخبير المالية»: الحاجة لاتباع نهج متعدد المستويات لمعالجة مشكلة بطالة الشباب

طرحت الخبير المالية، الشركة السعودية الرائدة في مجال إدارة الأصول والاستثمارات ، أحدث بحوثها في موضوع بطالة الشباب في العالم العربي. ويسلط البحث، الذي يتناول الشباب العربي بين سن 15 و 29 عاماً، الضوء على أهم القضايا الإشكالية التي تؤثر على توظيفهم في دول المنطقة. يعرض البحث أيضا مختلف المبادرات القائمة، وتلك التي يمكن اعتمادها، في مختلف البلدان العربية لمعالجة هذه القضايا والمساعدة في استحداث فرص عمل تكفي لنحو 11 مليون طالب عمل جديد إلى سوق العمل سنويا.

لقد استثمرت الحكومات في أرجاء الوطن العربي بشكل كبير في قطاع التعليم خلال العقد الماضي، إلا أن مؤهلات رأس المال البشري الذي تنتجه النظم التعليمية لا تتطابق حتى الآن مع متطلبات احتياجات سوق العمل. وتعتبر التحديات التي تواجه نظم التعليم العربية من بين الأكبر في العالم، إذ تشير الإحصاءات إلى أن 43 في المئة من خريجي الجامعات في المملكة العربية السعودية عاطلون عن العمل، في حين ما يزال 22 في المئة من الشباب المتعلمين في المغرب و 14 في المئة في الإمارات العربية المتحدة يبحثون عن وظائف. وهذا مؤشر واضح يمكن أن تستند إليه الاستراتيجيات الوطنية للتركيز على دعم التخصصات التعليمية التي يتطلبها سوق العمل، وضمان المطابقة المثلى بين المهارات واحتياجات الوظائف.

ولا تقتصر الحاجة إلى الاستثمار المستمر على التعليم الثانوي والجامعي فحسب، بل يجب أن تشمل تلك الاستثمارات مجالات التدريب التقني والمهني للقوى العاملة الأقل تأهيلاً، وهذا متطلبٌ أساسي في كثيرٍ من الدول العربية الأقل نمواً.

ظاهرة «بطالة الانتظار»

نسبة كبيرة من الشباب المتعلم في العالم العربي يطمحون للعمل لدى القطاع العام. ويفضل الكثير من الخريجين، خاصة في الدول الخليجية الغنية بالنفط، أن يبقوا عاطلين عن العمل في انتظار وظيفة حكومية دون أي اهتمام بالفرص المحتملة لدى القطاع الخاص. حيث يسود الاعتقاد بأن حزم الرواتب والتعويضات في القطاع العام أفضل بكثير منها في القطاع الخاص. فمثلاً، يمكن أن تكون الرواتب في القطاع العام أعلى بنسبة 48 في المئة في مصر وبنسبة 36 في المئة في تونس بالمقارنة القطاع الخاص. لذا، يجب معالجة هذه النظرة لدى الشباب من أجل تحقيق التوازن بين فرص العمل في القطاعين العام والخاص.

تحسين السياسات الرامية لاستحداث وظائف عالية الجودة

كشف تقرير صدر مؤخراً عن صندوق النقد الدولي أن نمواً بنسبة 1 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يمكن أن يسهم في تحسين معدلات توظيف المواطنين. وفي منطقة الخليج على سبيل المثال، يُقدَّر أن تصل نسبة هذا التحسن في توظيف المواطنين إلى 0.45 في المئة في قطر و 1.53 في المئة في سلطنة عُمان. ويعتقد خبراء الاقتصاد أن القطاع الخاص العربي يملك القدرة على خلق الكثير من فرص العمل في المنطقة إذا حصل على الاستثمارات المناسبة والدعم الحكومي. وتراوحت السياسات التي تتبعها الدول العربية في هذا الصدد بين إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وسياسات التوطين، وفرض القيود على تأشيرات الوافدين ورفع رسوم التأشيرات عليهم، وترحيل العمال المخالفين، وقد ساعدت في مجملها في زيادة عدد الوظائف المتاحة للمواطنين في تلك البلدان. ومع ذلك، فلا يزال الطريق طويلاً وصعباً حيث تستمر أعداد العمال الوافدين الأجانب بالارتفاع في القطاع الخاص، وقد وصلت إلى نسب مذهلة تقارب 99 في المئة في دولٍ مثل قطر والإمارات العربية المتحدة.

وتشير الخبير المالية في بحثها إلى أن برامج التوطين قد ساعدت في استحداث 600 ألف فرصة عمل للسعوديين في الفترة الأخيرة. لكن هذا العدد ما يزال ضئيلاً بالمقارنة مع أعداد الشباب السعوديين العاطلين عن العمل. ويمكن لمبادرات أخرى مثل زيادة الاستثمار في البنية التحتية خلق نحو مليوني وظيفة مباشرة و 2.5 مليون وظيفة غير مباشرة في قطاعاتٍ ذات صلة.

مشاركة المرأة

النجاح الذي حققته المبادرات الهادفة لتحفيز خلق فرص العمل في المنطقة جاء محدوداً نسبياً. وأضحى خلق بيئة مواتية وداعمة لريادة الأعمال فرصة وضرورة في الوقت ذاته لتشجيع الشباب العربي على البحث عن فرص عمل مميزة أخرى خارج القطاع العام.

بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ تشجيع مشاركة المرأة في القوى العاملة، عبر تزويدها بالتدريب والتوجيه المهني، وسيلة فعالة لتوسيع قاعدة قدرات ومهارات القوى العاملة. وتعمل مؤسسات مثل مركز الملكة رانيا للريادة على إشراك المرأة في القوى العاملة، فذلك سيدعم دون شك النمو الاقتصادي العام. كما يُعتبر صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لتنمية المرأة مبادرة أخرى ناجحة تهدف إلى دعم رائدات المشاريع، وقد تبنى الصندوق أكثر من 32 مشروعا منذ العام 2007 حتى الآن.

«إحصاء أبوظبي»: انخفاض أسعار 12 مجموعة من مواد البناء خلال ديسمبر

أعلن مركز الاحصاء – أبوظبي أن مجموعات مواد البناء شهدت تغيرا طفيفا في متوسط أسعارها خلال ديسمبر 2013 مقارنة بشهر نوفمبر 2013 حيث تراوحت نسبة الارتفاعات بين 0.3 في المئة لمجموعة الخشب و 1.2 في المئة لمجموعة المواد العازلة بينما تراوحت نسبة الانخفاضات بين 4.4 في المئة لمجموعة الخرسانة و7.8 في المئة لمجموعة العمالة.

جاء ذلك في تقرير للمركز اليوم عن أسعار مواد البناء في الإمارة متضمنا تحليلا لحركة متوسط أسعار مواد البناء الرئيسية خلال الربع الرابع وشهر ديسمبر من عام 2013 مقارنة بكل من الربع الثالث وشهر نوفمبر 2013 والفترة نفسها من عام 2012 مما يضاعف من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا التقرير ضمن أهم النشرات الإحصائية الصادرة عن المركز.

ويساعد نشر هذه الإحصاءات القطاعين الحكومي والخاص والباحثين في التخطيط واتخاذ القرارات الداعمة لقطاع مواد البناء وغيرها من القطاعات المرتبطة به والمعتمدة عليه حيث تبين هذه الإحصاءات طائفة واسعة من تحركات الأسعار والمجموعات الأكثر ارتفاعا والأكثر انخفاضا خلال الفترة المذكورة.

وذكر المركز ان متوسط أسعار مجموعة الحديد ارتفع بنسبة 0.6 في المئة خلال شهر ديسمبر 2013 وذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود هذه المجموعة.. كما ارتفع مؤشر أسعار كابلات الكهرباء بنسبة 1ر1 في المئة خلال شهر ديسمبر 2013 وذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود هذه المجموعة فيما انخفض متوسط أجور العمالة خلال شهر ديسمبر 2013 بنسبة 7.8 في المئة مقارنة بشهر نوفمبر 2013. .مشيراً إلى أن سبب الانخفاض هو انخفاض أجور الكهربائيين بنسبة 12.5 في المئة وأجور المساحين بنسبة 12.0 في المئة.

وأوضح تقرير المركز أن مجموعة الخرسانة شهدت انخفاضا في متوسط أسعارها خلال شهر ديسمبر 2013 مقارنة بشهر نوفمبر 2013 حيث بلغت نسبة الانخفاض 4.4 في المئة.

وأكد مركز الإحصاء – أبوظبي أن 12 مجموعة من مجموعات مواد البناء سجلت انخفاضاً في متوسطات أسعارها خلال شهر ديسمبر 2013 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق وتراوحت نسبة الانخفاض بين 0.2 في المئة لمجموعة الأسقف المستعارة و11.2 في المئة لمجموعة أنابيب « بي في سي».

فقد انخفض متوسط أسعار مجموعة الطابوق بنسبة 8.4 في المئة خلال ديسمبر 2013 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق وذلك بسبب انخفاض معظم بنود هذه المجموعة بنسب تراوحت بين 5.2 في المئة و 13.9 في المئة. وأوضح المركز ان مجموعة الحديد شهدت انخفاضا في متوسط أسعارها خلال شهر ديسمبر 2013 حيث بلغت نسبة الانخفاض 5.1 في المئة حيث تراوحت نسبة الانخفاض خلال عام 2013 بين 1.1 في المئة في شهر يناير و 7.8 في المئة في شهر نوفمبر مقارنة بالعام السابق فيما انخفض متوسط أسعار أنابيب « بي في سي « خلال شهر ديسمبر 2013 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق بنسبة 11.2 في المئة بينما ارتفع متوسط أسعار أنابيب «يو بي في سي» بنسبة 1.9 في المئة خلال ديسمبر 2013.

وقد سجّل متوسط أسعار الحجر الطبيعي ارتفاعا خلال ديسمبر 2013 بنسبة 18.0 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق فيما ارتفع متوسط أسعار مجموعة البحص والرمل بنسبة 17.4 في المئة خلال شهر ديسمبر 2013 وذلك نتيجة الارتفاع في معظم بنود هذه المجموعة بين 5.9 في المئة و 40.0 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.